ظاهرة الهجرة غير الشرعية

(المفهوم-الأسباب -الآثار)

إعداد

د/ درية شفيق الهادي

مدرس مساعد بقسم القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

مقدمة

على الرغم من أن الهجرة تعد ظاهرة قديمة أسهمت في تكوين الحضارات ونشوء المجتمعات، إلا أنها في عصرنا الحالي، ومع التزايد المستمر في عدد السكان وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب ثورة الاتصالات والمواصلات التي سهلت حركة الأفراد بين الدول، أصبحت وسيلة يسعى من خلالها الكثيرون لتحقيق أحلامهم بالانتقال إلى أرض جديدة تتيح لهم فرص عمل أفضل، ومع تغير الظروف الاقتصادية والسياسية، لم تعد الهجرة "الحرة" مرحبًا بها في الدول التي يحلم المهاجرون بالانتقال إليها، ومع تضييق فرص الهجرة القانونية إلى هذه الدول، لجأ الكثيرون إلى وسائل غير مشروعة للنفاذ إلى تلك البلدان، فالفطرة البشرية تدفع الإنسان دائمًا للبحث عن الأفضل، حتى لو كان ذلك يتعارض مع القوانين التي تعكس سيادة الدولة، من خلال الدخول إلى أراضيها دون الحصول على تصاريح أو إذن، مما أدى إلى بروز ظاهرة "الهجرة غير المشروعة."

تُعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تتسبب فيها عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، وثقافية وغيرها؛ ففي السنوات الأخيرة، شهد العالم زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، هذا الأمر كان بمثابة الدافع للدول المستقبلة للهجرة إلى الإسراع في سد الثغرات وتشديد الإجراءات، وبين حق الفرد في التنقل، الذي تكفله المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، وحق الدولة في فرض

قوانينها على إقليمها ومنع دخول من لا ترغب في استقبالهم، أصبحت المساعي الدولية والإقليمية والوطنية موجهة نحو إيجاد حلول جوهرية تحقق توازنًا بين الطموحات والمصالح، مع الالتزام باحترام الحقوق والحريات لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين وضع المهاجرين، وخاصة غير الشرعيين، وبين احترام حقوق الإنسان، فالهجرة تعد ظاهرة اجتماعية تحمل بُعدًا إنسانيًا، لهذا السبب؛ أصبحت مسألة الحماية الدولية قضية هامة على أجندة المجتمع الدولي، مما أدى إلى صياغة حلول قانونية تهدف إلى معالجة قضية المهاجرين أينما وجدوا [١].

وتُعد مصر من الدول المتأثرة بهذه الظاهرة سواء بوصفها كدولة مصدرة للهجر غير الشرعية أو كدولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين مما يدفعنا للتساؤل عن أهم أسباب انتشارها وآثارها؟

وعلى هدي ما سبق يأتي هذا البحث الوصفي والتحليلي كمحاولة لتوضيح ما يلي:

- تحديد المقصود بالهجرة غير الشرعية، وأشكالها المختلفة.

- حصر أسبابها ودوافعها

[١]: د. سامح محمد السيد، إطلالة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومواجهتها أمنيا، مجلة البحوث القانونية والشرطية، العدد
السابع، كلية الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص ٣٦٩.

- استعراض انعكاساتها المختلفة (آثارها).

وسيقوم الباحث بتناول مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المبحث الأول؛ وأسبابها وآثارها في مبحث ثانٍ على النحو التالي:

المبحث الأول

مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

إن الهجرة البشرية كانت ولا زالت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإنسان منذ ظهوره، وعلي الرغم من بساطتها في القدم فكانت تسترعي ولا زالت تسترعي انتباه المجتمع البشري منذ ان كانت قبلية او عرقية إلي أن أصبحت في وقتنا هذا تنظيمات سياسية ومجموعات دولية[٢].

والهجرة قد تكون داخلية داخل حدود الدولة الواحدة والهجرة الداخلية تتم معظمها في إطار مسافات قصيرة نسبيا، أما الهجرة الخارجية وهي محل هذه الدراسة: هي تتم خارج حدود الوطن أي انتقال الفرد من دولته إلي دولة أخرى أيا كانت الأسباب، فنظرا لتغير المعطيات العالمية وظهور ما

[٢]: أبو بكر محمد عمر الغزالي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها على الجماهيرية، رسالة ماجستير، جامعة التحدي، ليبا، ٢٠٠٨، ص ١٥.

يسمى بالعولمة، حيث أصبح العالم بمثابة قرى صغيرة كل منهما مطلع على الأخر نظرا لتطور التكنولوجيا، واتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من حيث المستوي الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، ونظرا لأن الإنسان بفطرته رحال، أدت هذه الأسباب مجمعة إلى بحثه عما هو أفضل حتى لو كان على حساب عدم احترام القوانين المعبرة على سيادة كل دولة[٣].

علي الرغم من كافة الصعوبات التي تواجه المهاجرين من إحباط وفشل وعدم قدرتهم علي التكيف مع المجتمع الدولي الجديد المنتقلين إليه، ناهيك عن مواجهتهم الفعلية للموت في الهجرة غير الشرعية لم يردع غيرهم من المجازفة وتوسعت الهجرة غير الشرعية ، فأصبحت الهجرة غير الشرعية من أكثر المواضيع إثارة للجدل علي مستوي التحليلات الحديثة للعلاقات الدولية، وبلا شك أن السبب في ذلك يرجع التطورات الحديثة في أشكال ممارسة هذه الظاهرة إذ تتجاوز آثارها حدود معظم الدول [٤].

ومن هذا المنطلق سوف يقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نتناول في المطلب الأول تعريف الهجرة الشرعية، وفي المطلب الثاني تعريف الهجرة غير الشرعية وذلك على النحو التالي:

[٣]: سعيد أحمد قاسم، الحماية الجنائية الموضوعية لجريمة تهريب المهاجرين في القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية،٢٠١٨.

[4]: Academic Journal of Nawroz University (AJNU).

المطلب الأول

تعريف الهجرة الشرعية

وفي هذا المطلب سأتحدث عن تعريف الهجرة الشرعية لغويا واصطلاحاً وذلك في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني منه سأتحدث عن التعريف القانوني للهجرة الشرعية.

الفرع الأول

التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة

أولاً- التعريف اللغوي للهجرة.

إن الهجرة في اللغة وردت في معجم المعاني الجامع؛ بأنها مصدر الفعل هاجَرَ، وتُجمع على هِجرات، تأتي بمعانٍ متعددة، فهي بمعنى "ضد الوصل". يُقال: "هجره يهجره هجراً وهجراناً"، بمعنى أنه تركه أو ابتعد عنه، والاسم: الهجرة؛ ويُعبَّر عن هجر الشيء بقول "هجرت الشيء هجراً" عندما تقرر تركه وتجاهله(٥).

(٥): ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، بدون سنة نشر، ج ٥، ص٢٥١.

والهجرة بالكسر والضم؛ تعني الانتقال من أرض إلى أخرى بهدف الحصول على الأمان والرزق، أو هي انتقال المرء من بلدٍ إلى بلدٍ آخر ليس مواطناً فيه ليعيش فيه بصفة دائمة [٦].

وردت مادة الهجرة في القرآن الكريم على أربعة أوجه، ومنها؛ الانتقال من بلد إلى بلد وذلك لطلبه سلامة الدين ومنه قوله تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لوط وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرُ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الحكِيمُ﴾[٧]

كما يأمر سبحانه وتعالى عباده بالهجرة من بلد إلى آخر لحثهم للبحث عن الخير والنعمة، وذلك في قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾[٨].

مصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابله ثلاث مصطلحات في اللغة الإنجليزية وهم (**Migration، Immigration، وEmigration**)، هي مصطلحات تتعلق بتحركات الأفراد بين البلدان، لكنها تختلف في معانيها على النحو التالي:

---

[٦]: يمكن الاطلاع على تعريف ومعنى هجرة في معجم المعاني الجامع على الموقع التالي https://www.almaany.com

[٧]: سورة العنكبوت، الآية، ٢٦

[٨]: سورة النساء الآية، ١٠٠.

-(Migration) الهجرة:

هي عملية الانتقال من مكان إلى آخر بغض النظر عن الاتجاه أو الوجهة؛ يمكن أن تشير إلى التنقل داخل نفس البلد (الهجرة الداخلية) أو بين البلدان (الهجرة الدولية)

- (Immigration) الهجرة إلى بلد جديد:

وهي تعني دخول الأفراد إلى بلد غير بلدهم الأصلي بغرض الإقامة فيه بشكل دائم أو مؤقت، تُستخدم هذه الكلمة بشكل خاص للإشارة إلى الأشخاص الذين يدخلون إلى بلد جديد ويستقرون فيه.

(Emigration) الهجرة من بلد:

وتعني مغادرة الأفراد لبلدهم الأصلي للانتقال إلى بلد آخر، تُستخدم هذه الكلمة للإشارة إلى الأشخاص الذين يتركون بلدهم الأصلي ويستقرون في مكان آخر.

في السياقات المختلفة، قد يتداخل استخدام هذه المصطلحات، لكن الفهم الصحيح لفرقها يساعد في تحديد نوع الحركة السكانية وتبعاتها.

ثانياً- التعريف الاصطلاحي للهجرة:

الهجرة هي ظاهرة جغرافية تعكس ديناميكية سكانية تتمثل في انتقال السكان من مكان إلى آخر، مما يؤدي إلى تغيير مكان الاستقرار المعتاد، وتعتبر الهجرة جزءًا من حركة التنقل العامة للسكان[٩]

الهجرة بالمعني الاصطلاحي هي ما يمكن أن تثيره من نقاش حول ما يمكن أن يعنيه هذا المصطلح وحول ما يحمله من اختلاف لتعاريف الهجرة وفقا لاختلاف الباحثين[١٠]، وقد تنوعت التعريفات الاصطلاحية للهجرة بناءً على المنظور الذي يُنظر إليها من خلاله، فنجد أن بعض التعريفات تركز على الجانب الديموغرافي، في حين أن تعريفات أخرى تركز على الجوانب الاجتماعية أو القانونية.

أ- الهجرة من المنظور الديموغرافي (علم السكان):

الهجرة تُعد العامل الثالث من بين العوامل الثلاثة (الولادة، الوفاة، الهجرة) التي تؤثر على التغيرات في حجم السكان وتوزيعهم؛ ومن منظور البحث الديموغرافي، تُعتبر الهجرة عاملاً أصغر بكثير مقارنةً بالولادة والوفاة فيما يتعلق بتأثيرها على التغيرات السكانية في بلد ما أو حتى في منطقة داخل بلد معين، لكنها تبقى أحد العوامل الأساسية الثلاثة

(9) : N. S. Doniach, and others, The Concise Oxford English-Arabic Dictionary of Current
Usage'. Oxford University Press: Subsequent edition (February 3.1983). P. 379.

(١٠): آسية بن بو عزيز، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنه،٢٠١٧-٢٠١٨ ، http://dspace.univ-batna.

التي تساهم في التغيير السكاني؛ السكان في مجموعة أو بلد معين، حيث قد يكون نزوح السكان من مكان إلى آخر أكثر أهمية من معدلات المواليد، ويُنظر إلى تأثير التغيرات في معدلات الوفيات على أنه أكثر أهمية.

تعرف الهجرة بوجه عام بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلي آخر بحثا عن الوضع الأفضل اجتماعيا كان أو اقتصادي أو ديني أو سياسيا، فإذا كانت الهجرة داخل حدود الدولة تسمي بالهجرة الداخلية، أما إذا كانت خارج حدودها فتسمي بالهجرة الدولية[١١].

ب - الهجرة من منظور اجتماعي:

الهجرة تعني انتقال الفرد أو الجماعة من مجتمع إلى آخر، وغالبًا ما يتضمن هذا الانتقال الخروج من محيط اجتماعي معين والدخول في محيط اجتماعي آخر، قد يختلف هذا المحيط الجديد بدرجة أو بأخرى عن المحيط الأصلي للمهاجر، وبالتالي قد تكون الهجرة داخلية، أي داخل حدود الدولة الواحدة، أو قد تكون خارجية، أي تتجاوز حدود الدولة الواحدة وهي محل بحثنا

[١١]: محمد نجيب حامد، جرائم الهجرة غير الشرعية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص ٢٠.

الفرع الثاني

التعريف القانوني للهجرة

إن الهجرة القانونية بشكل عام: تعرف علي إنها انتقال الأفراد من بلد المنشأ إلي بلد المقصد بنية الاستقرار والإقامة فيه سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، ويترتب عليها بعض الآثار القانونية لمركز هؤلاء الأفراد، وتتم الهجرة وفقا للضوابط والمعايير التي تضعها كل دولة للانتقال منها أو إليها، حيث يجب علي المهاجر عند انطلاقه من دولته توافر الأوراق الخاصة بوثائق السفر والمرور عبر النقاط الحدودية المتفق عليها وكذلك عند وصوله للبلد المستقبلة يجب حصوله علي الموافقة للدخول وكذلك الإقامة في هذ البلد، وتحدد الدول بموجب اتفاقيات ثنائية شروط الهجرة القانونية من حيث شروط ولوج العمال من الدول المصدرة إلي الدول الصناعية بمقتضي عقود عمل وفقا للمقتضيات القانونية التي دأبت منظمة العمل الدولية علي سنها(١٢).

يعرف البعض الآخر الهجرة الشرعية بأنها" ذلك التنقل الذي يتم على أثره الخروج من دولة والدخول إلى إقليم دولة أخرى بشكل قانوني أي من المعابر المخصصة لذلك، مع إتمام المقتضيات الإدارية الأخرى، مثل الحصول على التأشيرة، أو الختم أو جواز السفر، أي إن الهجرة غير

(١٢): ماجد بن عزوز، الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية القانون-ترهونه، جامعة المرقب، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

الشرعية هي تلك التي يتقيد فيها المهاجر بالأطر القانونية لبلد المنشأ والعبور والاستقبال"[١٣].

يمكن القول إن الهجرة هي انتقال فرد أو مجموعة من الأشخاص من مكانهم الأصلي إلى مكان آخر بهدف الاستقرار والإقامة، سواء بشكل دائم أو مؤقت، لتحقيق مصالحهم؛ قد يكون هذا الانتقال داخل نفس البلد، مما لا يؤدي إلى تغيير وضعهم القانوني، أو قد يكون إلى بلد آخر، مما يؤدي إلى تعديل وضعهم القانوني.

إن حق التنقل من مكان لأخر هو حق لكل إنسان، لما يحققه من منافع عديدة، ولكن ليست على إطلاقها، فهناك بعض القيود التي تنظم تلك الحقوق من الناحية الشرعية والأمنية والإنسانية فلا يترك صاحب حق يتصرف من غير ضوابط حتي لا يضر غيره [١٤].

فما إن ظهرت فكرة الدولة ورسم الحدود والمعالم وسن التشريعات، وظهور فكرة سيادة الدولة على إقليمها سواء برا أو بحرا أو جوا، أعطي مفهوما أخر للهجرة وأضفى عليها أنواع أخرى وكل ذلك حسب الطريقة التي تتم بها.

[١٣]:حسينة شرون، الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٣.
[١٤]: ماجد بن عزوز، الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص٢٠.

المطلب الثاني

تعريف الهجرة غير الشرعية

لإضفاء الدقة والوضوح على البحث في تعريف مفهوم "الهجرة غير الشرعية"، يرى الباحث أنه من الضروري أولاً تحديد المعاني اللغوية والقانونية لبعض المفاهيم ذات الصلة، وذلك بهدف الوصول إلى فهم دقيق لمفهوم "الهجرة غير الشرعية"، فمن متطلبات البحث العلمي توضيح المفاهيم المرتبطة بالدراسة وبيان الترابط والتداخل بينها، لإزالة أي لبس أو غموض حول كل مفهوم.

قبل التطرق لمفهوم الهجرة غير الشرعية، قد لاحظ الباحث أن هناك تباينًا بين الشراح والباحثين في استخدام المصطلحات، حيث يفضل البعض استخدام مصطلح "الهجرة غير الشرعية" لوصف هذه الظاهرة، في حين يستخدم آخرون مصطلح "الهجرة غير المشروعة"، بينما يخلط البعض الآخر بين المصطلحين معتقدين أنهما مترادفان. لذلك، ارتأينا أن نحدد المعنى اللغوي والقانوني لمصطلحي "الشرعية" و"المشروعية"، ونوضح الفرق بينهما، لتحديد التسمية الأكثر دقة للوجه السلبي لهذه الظاهرة. سيتم توضيح ذلك فيما يلي:

الشرعية والمشروعية تتصلان بأصل لغوي واحد وهو "الشرع"، الذي يُشير إلى العادة أو السنة. كما جاء في قوله تعالى: "لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ

شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا"[١٥] حيث تعني "الشرعة" الطريق الواضح، و"المنهاج" النهج أو المسار المحدد[١٦].

الشرع في اللغة يعني البيان والإيضاح، ويُقال "شرع الله كذا" أي جعله طريقاً ونهجاً. ويُستخدم مصطلح "الشرع" أيضاً كمرادف للشريعة، وهي مجموعة الأحكام والقوانين التي شرعها الله لعباده[١٧].

الشرعية مستمدة من الفعل "شرع" بصيغته الفعلية، وتُشير إلى مطابقة أو موافقة الأحكام الشرعية. أما المشروعية، فهي مشتقة من نفس الفعل بصيغته المفعولية، وتُشير إلى السعي لتحقيق هذه المطابقة أو محاولة التوافق مع الشرع.

فيما يتعلق بتعريف الشرعية من الناحية القانونية، فهي تعني وجود حكم أو نص أو قاعدة قانونية تتوافق مع ما هو مجمع عليه ولا يُطعن في مصدره، مثل النظام العام والآداب العامة؛ وقد تُستخدم الشرعية أحياناً

---

[١٥]: سورة المائدة، الآية ٤٨.

[١٦]: تفسير القرآن الكريم للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، الطبعة الجديدة المنقحة للطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠ الموافق ١٤٢٠ هجري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، صفحة رقم ٦٢٦.

[١٧]: لسان العرب، لابن منظور، دار الكتاب العربي، الجزء الثامن، بيروت، بدن سنة نشر، ص ١٧٥.

كمرادف للقانونية؛ وفقاً لمعاجم القانون، تُعرّف الشرعية بأنها المبدأ الذي يُلزم الدولة والأفراد بالخضوع للقانون والالتزام بما تقضي به أحكامه[١٨].

أما المشروعية من الناحية الاصطلاحية، فهي صفة تُمنح لكل ما يتوافق مع النظام العام والآداب. فهي تتعلق بمحل أو موضوع الشيء ذاته، ويتم تحديدها بناءً على مدى تطابقه مع النظام العام؛ المحل يوصف بأنه مشروع أو غير مشروع بناءً على مدى توافقه مع النظام العام أو الآداب؛ وفقاً لمعاجم القانون[١٩]، يُعرّف المحل غير المشروع بأنه ما لا يُجيزه القانون لمخالفته النظام العام والآداب العامة، في حين يُعرّف المحل المشروع بأنه الأمر الذي يُجيزه القانون لعدم تعارضه مع النظام العام أو الآداب.

من خلال التعريفين السابقين يمكن اجمال الفارق بينهم في التالي[٢٠]:

-من حيث المصدر:

[١٨]: معجم القانون، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٩٩م، ص ٣٢٢.

[١٩]: معجم القانون، المرجع السابق، ص ١٣٤.

[٢٠]: فراس أسامة شعبان، الاختصاص العالمي في جرائم الهجرة غير الشرعية " دراسة" مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٣، ص ٣٠ وما بعدها.

الشرعية تستند إلى القانون الوضعي بمصادره المعروفة، بينما تستند المشروعية إلى النظام العام.

-من حيث السمو:

تُعد المشروعية أسمى من الشرعية؛ لأن نصوصها ثابتة وموضوعية ولا يمكن التلاعب بها، في حين أن الشرعية تظل قابلة للتلاعب نظراً لطبيعتها الإجرائية.

-من حيث المضمون:

يتمحور مضمون الشرعية حول الإجراءات، حيث تتعلق بآليات التنفيذ، بينما يرتكز مضمون المشروعية على الموضوع، أي أنها ترتبط بالموضوعية والفكرة الأساسية.

-من حيث الصفة:

تُعتبر الشرعية صفة تُمنح لكل التصرفات التي تتوافق مع القانون، في حين تُمنح المشروعية صفة لكل ما يستند إلى العدالة، النظام العام، والأخلاق.

من حيث التصنيف:

الشرعية تُصنّف كمسألة قانونية شكلية تتعلق بالقواعد القانونية والإجرائية، بينما تُعد المشروعية مسألة اجتماعية ترتبط بالنظام العام.

من حيث الديمومة:

الشرعية تُعتبر غير دائمة، لأنها تستند إلى قواعد قانونية متغيرة، كونها من صنع البشر. أما المشروعية فهي ثابتة ولا تتغير، لأنها تعتمد على قواعد القانون الطبيعي، وهي قواعد راسخة في النفس البشرية.

وبناءً على ما تقدم بيانه من السمات المميزة لكل من الشرعية والمشروعية، وما تم توضيحه حول المعاني اللغوية والقانونية للهجرة، والشرعية، والمشروعية، نرى أن الهجرة في جوهرها حق من حقوق الإنسان، يتجلى في حرية التنقل من مكان إلى آخر بقصد الإقامة وكسب العيش، سواء كان ذلك بشكل دائم أو مؤقت، دون تدخل من أي سلطة، طالما أن هذا التنقل لا يخالف القوانين التي تنظم الهجرة الدولية.

بناءً على ذلك، تُعتبر الهجرة حقًا أصيلًا للإنسان، ولا يجوز المساس بهذا الحق أو وصفه بأنه غير مشروع؛ فكل هجرة تُعد مشروعة طالما كان هدفها الإقامة وكسب العيش. ولكن، إذا كانت الهجرة تهدف إلى غايات غير مشروعة، كالإرهاب مثلاً، فإنها تفقد حينها صفة المشروعية وتصبح

هجرة غير مشروعة؛ أما وصف الهجرة بأنها شرعية أو غير شرعية، فيعتمد على مدى تطابقها مع القوانين واللوائح المنظمة للهجرة[٢١].

بناءً على ذلك، فإن المصطلح الأدق والأكثر ملاءمة لوصف حركات التنقل التي تتم بالمخالفة للقوانين، والتي تهدف إلى الوصول إلى بلد المقصد من أجل تحسين ظروف المعيشة هو "الهجرة غير الشرعية"، وليس "الهجرة غير المشروعة"، وهو ما أخذ به المشرع في قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦.

إن الهجرات السكانية غير الشرعية ؛ تشكل إحدى المشكلات الأساسية التي تثير قلقًا كبيرًا في العديد من دول العالم اليوم، وقد أصبح هذا الموضوع واحدًا من القضايا ذات الاهتمام الدولي البارز في السنوات الأخيرة، الهجرة غير الشرعية ليست مجرد ظاهرة محلية أو إقليمية، بل هي نتيجة مباشرة للعولمة التي نعيشها في العصر الحالي، مع فتح الحدود الدولية وتعزيز التبادل الاقتصادي العالمي، أصبحت الهجرة غير الشرعية جزءًا لا يتجزأ من المشهد الدولي، مما زاد من التعقيدات التي تواجهها الدول في التعامل معها[٢٢]

[٢١]: فراس أسامة شعبان، المرجع السابق، ص ٣٢.

[٢٢] : George Ritzer, Globalization: a basic text, Wiley-Blackwell, Oxford, UK, 2010, P.2.

وعليه، سأقوم في هذا المطلب بتناول التعريف الفقهي للهجرة غير الشرعية في الفرع الأول والتعريف القانوني لها في الفرع الثاني على النحو التالي:

الفرع الأول

التعريف الفقهي للهجرة غير الشرعية

يُقصد بالهجرة غير الشرعية: تلك الهجرة التي تتم بغير الطرق القانونية نظرا لصعوبة السفر وتشديد الإجراءات القانونية، وتعرف أيضا الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الأفراد من موطنهم الأصلي بدون تأشيرة أو مستندات رسمية إلى دولة أخرى للعمل فيها، وهناك عاملان أساسيان للهجرة وهما[٢٣]:

-ارتفاع مستوى المعيشة وأجور العمل في الدول المهاجر إليها.

- تدني مستوى المعيشة بالداخل والأجر، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعددة ومختلفة منها ما هو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

ويعرفها البعض الآخر: بأنها قيام شخص الذي لا يحمل جنسية الدولة المهاجر إليها أو غير المرخص له بالإقامة فيها، بالتسلل إلى حدودها البحرية أو الأرضية أو الجوية أو الدخول إليها عبر المنافذ الشرعية

[٢٣]: مريم وليم برسوم، الإطار النظري للهجرة غير الشرعية وأبعادها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ٢٩٧.

بوثائق أو تأشيرات مزورة، وفي الواقع نجد أن الهجرة غير الشرعية غالبا ما تكون جماعية ونادرا ما تكون فردية[٢٤].

ويجدر التنويه أن المعنيون بموضوع الهجرة غير الشرعية لم يتفقوا على تعريف محدد لها وتأتي الصعوبة في تعدد المفاهيم لدى كل دولة حسب ما تهدف إلى تحقيقه، حيث تم تعريفها من قبل البعض من حيث الدول المصدرة للمهاجرين، والدولة المستقبلة للمهاجرين، على النحو التالي:

أولاً-من حيث الدول المصدرة:

تُعرف بأنها خروج المواطنين من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من خلال منافذ شرعية ولكن باستخدام وثائق سفر مزورة، فاهتمام هذه الدول ينصب أولا وأخيرا على أن يحترم مواطنيها قوانينها والخروج بشكل قانوني[٢٥] .

ثانياً-من حيث الدول المستقبلة:

ينصب اهتمام هذه الدول على وجود المهاجرين على أراضيها بشكل قانوني، فتعرف بأنها وصول المهاجر إلى حدودها بطريقة غير مشروعة

[٢٤]: أحمد عبد العزيز الأصفر وآخرون، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ١٢.

[٢٥]: طارق فتح الله خضر، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، مجلة مركز بحوث الشرطة،٢٠٠٣ ، ص ،

أو طريق مشروع حيث يستخدم وثائق سفر سليمة ثم يرفض مغادرة أراضيها بعد انتهاء مدة الإقامة القانونية[٢٦].

وهذا الاختلاف بين ما تنظر إليه هذه الدول من خطورة الهجرة غير الشرعية، جعلها تسن التشريعات التي تحميها من هذه الهجرة، وخصوصا أن تهريب المهاجرين ارتبط بالجريمة المنظمة، والإتجار بالبشر.

ويعرفها البعض الآخر بأنها" المساس بالسيادة الإقليمية لدولة المهجر بفعل قيام المهاجرين بالدخول أو التسلل أو الإقامة غير المشروعة، بغية تحقيق منافع شخصية، بالمخالقة للقوانين والنظم المعمول بها في شأن تأشيرات الدخول والإقامة في دول المهجر"[٢٧]

وعرفت الهجرة غير الشرعية أيضاً بأنها خروج الشخص من إقليم دولته أو من دولة أخرى بوسيلة شرعية أو غير شرعية، ثم دخول دولة جديدة دون الحصول على إذنها أو بعد الحصول على إذن مؤقت لغرض محدد، ومن ثم الاستمرار في الإقامة بشكل دائم بعد انتهاء فترة الإذن، كما تشمل أيضًا الدخول إلى دولة عبر منافذ غير شرعية أو باستخدام مستندات

[٢٦]طارق فتح الله خضر، قرارات ابعاد الأجانب، المرجع السابق، ص٣١.

[٢٧]: د. حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسئولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٣٠.

مزورة، مما يتعارض مع قوانينها الداخلية والقواعد الدولية المتعارف عليها[٢٨].

ويرى الباحث: أن أفضل تعريف للهجرة غير الشرعية يمكن صياغته على النحو التالي؛ خروج شخص، إما بجهوده الذاتية أو بمساعدة آخرين، من إقليم دولته أو من دولة أخرى بطريقة شرعية أو غير شرعية، بهدف دخول دولة أخرى دون الحصول على موافقتها، أو بالحصول على موافقة مؤقتة لغرض محدد، لكنه يستمر في البقاء على إقليمها بعد انتهاء تلك الفترة أو تحقيق الغرض. كما تشمل الهجرة غير الشرعية دخول الشخص إلى إقليم الدولة المستقبلة عبر منفذ غير قانوني، باستخدام مستندات مزورة، مما يشكل انتهاكًا للوائحها الداخلية والنظم المعمول بها دوليًا.

الفرع الثاني

التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية

والمهاجر غير الشرعي

أولاً: التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

[٢٨]: د. أحمد رشاد سلام، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري، دراسة في إطار فقه القانون الدولي الخاص، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد السابع والستون، ٢٠١١، ص ٥٠.

تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها" دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر...ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة[٢٩].

قد عرف مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة الهجرة غير النظامية: بأنها التنقل بما يخالف القواعد القانونية السارية في البلد المرسل أو بلد العبور أو البلد المستقبل، والدخول إلي بلد الإقامة أو الإقامة فيه أو العمل فيه بشكل غير شرعي، ويستخدم المصطلح للدلالة علي الحالات التي يعبر فيها الشخص حدود دولية دون جواز سفر أو وثيقة سفر سارية المفعول أولا يستوفي المتطلبات الإدارية لمغادرة البلاد، ولا يستخدم مصطلح "الهجرة غير الشرعية " عادة إلا فيما يتعلق بتهريب المهاجرين والإتجار بالبشر[٣٠]،

وتتم الهجرة غير الشرعية إما فرادي من خلال مخالفة القوانين أو هجرات جماعية فتكون من خلال جماعات إجرامية منظمة وإذا كتب لأحدهم النجاح من الغرق في البحر أو من أن يقع في أيدي حرس الشواطئ، ففي الغالب يقع ضحية لعصابات تمتهن الإتجار في البشر ليلقي المهاجر غير الشرعي مصيرا أسوء. ومما سبق يتضح أن الهجرة

[٢٩]: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ٢٠١٠.
[٣٠]. مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين ـالمرفقات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،٢٠١٣

غير الشرعية جريمة وطنية لما تتضمنه من خرق واضح للقوانين الداخلية للدولة التي ينتمي إليها المهاجر، وجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية لعدم اقتصارها على دولة واحدة.

كما تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية بأنها" ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون سبب الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد"[٣١].

وفقا لبروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[٣٢]، فقد عرف جريمة تهريب المهاجرين في المادة ٣ فقرة (أ) بأنها "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة

[٣١]: السياسة الدولية العدد ١٧٩، جانفي،٢٠١٠، ص١٧٠. هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:" أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها".

[٣٢]: صدقت مصر على البروتوكول الثاني بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٩٧) لسنة ٢٠٠٤ المنشور بالجريدة الرسمية في ٢٦/٥/٢٠٠٥.

طرف-ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو المقيمين الدائمين فيها- وذلك من اجل الحصول – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – على منفعة مالية أو منفعة مادية أو أي منفعة أخرى ".

وقد تضمنت الفقرة (ب) من المادة (٣) تعريف المقصود بالدخول غير المشروع بأنه: "عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة"

التعريف في القانون المصري:

عرف قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ في الفقرة الثالثة من المادة الأولى تهريب المهاجرين بأنه " تدبير انتقال شخص أو أشخاص بطريقة غير مشروعة من دولة إلى أخرى من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أو معنوية، أو لأي غرض آخر"

ويري الباحث: يؤخذ على المشرع المصري أنه لم يقم بوضع تعريف للهجرة غير الشرعية للأفراد مستقلين، بعيدا عن الجماعات الإجرامية حتى ولو كان هذا الفرض أصبح نادراً الحدوث.

تعريف القضاء المصري للهجرة غير الشرعية(٣٣):

الهجرة غير الشرعية هي التنقل خارج الأطر التنظيمية التي تضعها الدولة المرسلة، أو دولة العبور، أو الدولة المستقبلة للمهاجرين؛ ومن منظور الدولة المستقبلة، تشمل الهجرة غير الشرعية الدخول أو الإقامة أو العمل في البلاد بشكل يخالف القانون، أما من وجهة نظر الدولة المرسلة، فإنها تتعلق بانتهاك القوانين واللوائح في حالات مثل عبور شخص للحدود الدولية بدون جواز سفر صالح أو وثائق سفر، أو دون استيفاء الشروط الإدارية المطلوبة لمغادرة البلاد. يرتبط هذا المصطلح بشكل أكبر بحالات تهريب المهاجرين بطرق غير قانونية.

من هذا المنطلق، يتطلب المشرع توفر عنصر مادي في جريمة الهجرة غير الشرعية، وهو القيام بمغادرة الأراضي الوطنية بطرق غير قانونية، سواء عبر الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، بما يخالف اللوائح والقوانين المنظمة لذلك، كما يشترط في هذه الجريمة توفر الركن المعنوي، المتمثل في القصد الجنائي بعنصريه؛ أي توجيه إرادة الجاني لارتكاب الجريمة مع العلم بمقوماتها، واتجاه الإرادة نحو السلوك المكون لجريمة الهجرة غير الشرعية بأي من صورها المذكورة.

التعريف في التشريعات المقارنة:

(٣٣): حكم محكمة جنايات طنطا في القضية رقم ٣٣٧٤ لسنة ٢٠٢٠ قسم أول كفر الشيخ بجلسة ٢٠٢٠/١١/٢.

أ -التعريف في القانون الجزائري:

قد عدل المشرع الجزائري قانون العقوبات سنة ٢٠٠٩ وجرم الهجرة الغير شرعية بموجب المادة ١٧٥ مكرر حيث جاء فيها: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول "يعاقب ..."كل جزائري أو اجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطن بصفة غير شرعية، اثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"[٣٤]

كما عرف القانون الجزائري في المادة (٣٠٣ مكرر ٣٠) عقوبات جريمة تهريب المهاجرين بأنها" يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى"

ويري الباحث: أن المشرع الجزائري وأن أحسن صنعا بتعريفه لتهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية للأشخاص بمفردهم دون اللجوء

[٣٤]: أيوب التومي لحرش، تقييم النصوص االقانونية التجريمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، مجلة الندوة للدراسات القانونية،٢٠١٩، http://search.mandumah.com.

للجماعات الإجرامية، إلا أنه يؤخذ عليه أنه اقتصر في التعريف على مصطلح المغادرة وتدبير الخروج ولم يشمل دخول الأفراد بطريقة غير مشروعة للأراضي الجزائرية.

ب- التعريف في القانون المغربي:

قد عرف المشرع المغربي الهجرة غير الشرعية في المادة (٥٠) من القانون ٠٣-٠٢ المتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة بأنها : مغادرة التراب الوطني من طرف أي شخص بصفة سرية ذلك باستعماله أثناء اجتياز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وسيلة احتيالية للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة المعمول بها أو باستعماله وسائل مزورة أو بانتحاله أسماء، وكذا كل شخص تسلل إلى التراب الوطني أو غادره من منافذ أو غير أماكن غير مراكز الحدود المعدة خصيصا لذلك.[٣٥]

ويرى الباحث: إن الهجرة غير الشرعية وفقا لمفهومها القانوني تعتمد على العناصر الآتيه:

[٣٥]: الهجرة غير الشرعية، المركز المغربي للدراسات والأبحاث حول المهن القضائية والقانونية، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي https://www.9anonak.com/2016/04/L-immigration-clandestine.htm.

أ-إذا كان الدخول أو الخروج بدون الحصول على وثائق قانونية رسمية تفيد بموافقة هذه الدول على الدخول أو الخروج منها أيا كانت الوسيلة المستعملة سواء عن طريق سلوك الطرق البرية أو الصحراوية أو عن طريق البحار.

ب- في حالة دخول المهاجر وفقا للإجراءات القانونية للدولة، وتنتهي مدة الإقامة القانونية المحددة وتتحول رغبته للاستقرار والبقاء داخل هذه الدولة.

ثانياً- التعريف القانوني للمهاجر غير الشرعي:

عرّفت منظمة العمل الدولية المهاجر غير الشرعي بأنه "أي شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون الحصول على التراخيص القانونية اللازمة، ويُعتبر بالتالي مهاجرًا غير شرعي أو سريًا أو بدون وثائق أو في وضع غير قانوني."

ووفقا لهذا التعريف نجد أن المهاجر غير الشرعي يمكن أن يصنف إلى:

أ- شخص يدخل دولة بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعه القانوني فيها.

ب- شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء مدة إقامته القانونية مثل الطلاب والسياح، الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم الإقامة خلالها.

ج- شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم يهرب من كفيله ويعمل لدى شخص آخر دون اتخاذ إجراءات نقل الكفالة.

ووفقا للاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم(٣٦):

إن الهدف الأساسي من هذه المعاهدة هو احترام وحماية حقوق العمال المهاجرين، فهي لا تقرر لهم حقوق جديدة إنما تستهدف ضمان المساواة في المعاملة بين الوطنيين والمهاجرين، وذلك من خلال تحديد مفهوم واسع للعامل المهاجر وضمان حماية له ولأسرته، حيث جاءت الاتفاقية في المادة (٢) بتعريف العمال المهاجرين من القسم الأول من الفقرة (أ) بأنهم " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم "

ووفقا لما جاء في المادة (٥) من هذه الاتفاقية فإن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:

(أ) يعتبروا موثقين أو في وضع نظامي إذا سمح لهم بالدخول والإقامة والمشاركة في نشاط مقابل أجر في دولة العمل وفقًا لقوانين تلك الدولة والاتفاقيات الدولية التي تكون تلك الدولة طرفًا فيها.

(36): Convention international sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, https://www.ohchr.org.

(ب) يعتبروا غير موثقين أو في وضع غير قانوني إذا لم يستوفوا الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

قد عرفت المادة الأولي من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ م المهاجر المهرب بأنه: " أي شخص يكون هدفاً للسلوك المجرم بمقتضي المواد أرقام (٥) و (٦) و٧ و (٨) من هذا القانون ".

وقد عرّف المشرع الليبي المهاجر غير الشرعي في المادة الأولى من قانون مكافحة الهجرة غير الهجرة غير الشرعية بأنه "كل من دخل أراضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أو أقام فيها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى."

أما بالنسبة للتشريع الفرنسي، فإنه لم يحدد بشكل واضح من هو المهاجر غير الشرعي، بل تناول الفعل من الناحية المادية فقط، حيث اعتبر أن كل مهاجر سري يتسلل إلى الأراضي الفرنسية أو يقيم فيها دون الالتزام بالإجراءات والضوابط المنصوص عليها في القانون يُعد مخالفًا. وقد تعامل التشريع مع سلسلة من الأفعال التي يقوم بها كل مهاجر سري يتسلل إلى الأراضي الفرنسية أو يقيم فيها بشكل غير قانوني، وذلك وفقًا للتعديلات التي أُدخلت على قانون دخول وإقامة الأجانب بموجب القانون رقم ١٧٣٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٦-١٢-٢٠٢٠، والتي تنظمها المواد (٨٢١-١ إلى ٨٢١-٥).

لا يوجد تعريف للمهاجر غير النظامي (أو "المهاجر غير الشرعي") في قانون المملكة المتحدة، ومع ذلك، يُعتقد عمومًا أن هناك أربع طرق رئيسية يمكن من خلالها أن يصبح الشخص مهاجرًا غير شرعي(٣٧):

أ-إذا دخل إلى المملكة المتحدة بانتظام وانتهك الشروط التي تم بموجبها منح الدخول أو الإقامة، مثل تجاوز مدة التأشيرة، أو القيام بعمل غير مسموح به، أو بسبب إدانة جنائية.

ب- إذا دخل المملكة المتحدة بشكل غير منتظم أو عن طريق الخداع، مثل استخدام مستندات مزورة أو الكذب بشأن الغرض من الدخول.

ج- أن يكون مولودًا في المملكة المتحدة لأبوين من المهاجرين غير الشرعيين

د- لم يغادر البلاد بعد رفض طلب اللجوء واستنفاد جميع حقوق الاستئناف.

وبالتالي يمكن استخلاص تعريف المهاجر غير الشرعي بأنه" كل شخص خالف الشروط والوثائق اللازمة لدخول أو الاقامة أو القيام بنشاط مأجور في إقليم غير إقليم دولته".

الفرع الثالث

(37): Peter William Walsh, Irregular migration in the UK,2020 http://www.migrationobservatory.ox.ac.uk .

موقف الشريعة الإسلامية من الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة تُعَد من الحقوق التي ضمنتها الشريعة الإسلامية للفرد، حيث أن الإسلام يشجع على الهجرة ويمدح المهاجر في سبيل الله وفي سبيل العلم، كما حث الإسلام على حماية الكليات الخمس في الشريعة الإسلامية: الدين، النفس، العرض، المال، والعقل؛ والتعدي على هذه الكليات محرم في القرآن والسنة، أما بالنسبة لموقف الشريعة الإسلامية من الهجرة غير الشرعية، فقد اتفق الفقهاء على تحريمها، واستندوا في ذلك إلى مجموعة من الأدلة؛ وهي[٣٨]:

أولًا: لأن في ذلك مخالفة لولي الأمر، وهذا غير جائز ما دام أن ولي الأمر لم يأمر بمعصية، فقد فرض الله تعالى طاعة أولي الأمر، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٣٩]

إن أولي الأمر هم الذين يعهد إليهم الناس تدبير شؤونهم ويعتمدون عليهم، مما يجعل الأمر وكأنه من خصائصهم، وهؤلاء يشملون من الخليفة إلى العلماء والمجتهدين في مختلف العصور، بما فيهم أهل الحل والعقد.[٤٠]

---

[٣٨]: دار الإفتاء المصرية، بيان حول حكم الهجرة غير الشرعية، فتوى منشورة على موقع الدار الإفتاء https://www.dar-alifta.org/ تاريخ الفتوى ٢٠١٧/١/٢٢.

[٣٩]: سورة النساء، الآية ٥٩.

[٤٠]: محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير".

كما جاء في الحديث الشريف الذي أخرجه الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «السَّمعُ والطَّاعةُ على المَرءِ المُسلِمِ فيما أَحَبَّ وكَرِهَ، ما لم يُؤمَر بمَعصِيةٍ، فإذا أُمِرَ بمَعصِيةٍ فلا سَمعَ ولا طاعةَ». وهذا الحديث يؤكد وجوب الطاعة لولي الأمر ما لم يأمر بمعصية.

وعليه فإذا أمر بفعل مستحب أو مكروه أو مباح وجب الالتزام بأمره، ويرجع السبب في ذلك أن طاعة ولي الأمر هي أساس اجتماع الكلمة وانتظام الحياة، حيث يجب أن يكون هناك مرجع يتفق الجميع على الالتزام بأوامره لتجنب الفوضى وضمان استقرار المجتمع.

ويحق للحاكم أن يضع التشريعات التي تحقق مصلحة العباد، ويجب على الرعية الالتزام بهذه التشريعات، وعلى من يرغب في الهجرة من بلد إلى آخر الالتزام بالقوانين المتفق عليها بين الدول، والتي يأمر الحاكم بالالتزام بها وينهى عن مخالفتها، ومن ثم يجب طاعة الحاكم، ولا يجوز الهجرة خارج هذا الإطار التنظيمي.

ويشير القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨م بشأن جوازات السفر، إلى ضرورة أن يكون لدى المصريين جواز سفر صالح وتصريح بالخروج أو العودة، وكل من يخالف هذا القانون يعرض نفسه للعقوبة.

ثانيًا: لأن في بعض صور الهجرة غير الشرعية تعريض النفس للمخاطر والهلاك دون مبرر شرعي. فالمهاجرون غير الشرعيين غالبًا ما

يخاطرون بركوب مراكب غير مرخصة وغير صالحة للإبحار، ويعرفون أنها مظنة للهلاك، وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز ركوب البحر في هذه الظروف إذا كان خطر الهلاك موجودًا، كما أكد الحافظ ابن عبد البر في "التمهيد".

حفظ النفس هو أحد مقاصد الشريعة الخمسة التي تقع في مرتبة الضروريات، وقد وردت نصوص صريحة في النهي عن تعريض النفس للهلاك، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [٤١]وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾[٤٢].

ثالثًا: لأن هذه الهجرة قد تذل المسلم، إذ أن الدخول غير المشروع للبلدان الأخرى يعرض المهاجر للملاحقة والاعتقال، وقد يضطر للقيام بأفعال مسيئة؛ وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن إذلال النفس، كما في الحديث الذي رواه الترمذي.

رابعًا: لأن في هذه الهجرة خرقًا للمعاهدات والعقود الدولية التي تنظم حركة الدخول والخروج بين البلدان، وقد جاء في الحديث الشريف: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُروطِهم، إِلَّا شَرطًا حَرَّم حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرامًا».

---

[٤١]: سورة البقرة، الآية ١٩٥.

[٤٢]: سورة النساء، الآية ٢٩.

خامسًا: لأن هذه الهجرة غالبًا ما تستلزم التزوير والغش، وهذا من الكذب المحرم شرعًا، كما ورد في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾[٤٣]، وحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن غَشَّنا فليسَ مِنَّا».

سادسًا: لأن هذه الهجرة تتطلب تعاونًا على المعصية، حيث قد يحتاج المهاجر لمساعدة من يزوره أو يعينه على الوصول بطرق غير شرعية، وهذا تعاون محرم كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[٤٤]

خلاصة القول إن الهجرة غير الشرعية بالأسلوب المتبع حاليًا في بلادنا محظورة شرعًا ولا يجوز الإقدام عليها بأي وسيلة كانت، سواء كانت عن طريق التسلل بشكل غير قانوني، أو باستخدام وثائق مزورة، أو البقاء بعد انتهاء مدة الإقامة المصرح بها دون الحصول على تمديد قانوني.

إذ تتضمن الهجرة غير الشرعية العديد من المخالفات والمفاسد، منها مخالفة ولي الأمر والقانون، وهو أمر محرم شرعًا طالما لم يأمر ولي الأمر بما يخالف الشريعة. كما تتضمن هذه الهجرة تعريض النفس للمخاطر والهلاك بدون مبرر شرعي، ومن المعروف أن حفظ النفس هو أحد المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية.

---

[٤٣]: سورة الحج، الآية ٣٠.

[٤٤]: سورة المائدة، الآية ٢.

بالإضافة إلى ذلك، الهجرة غير الشرعية تعرض المسلم للذل والمهانة، حيث يكون المهاجر غير الشرعي عرضة للملاحقة القانونية والعقاب من قبل سلطات البلد الذي هاجر إليه. وهذا قد يضطره إلى القيام بأعمال تسيء إليه وإلى وطنه ودينه، مثل التسول وافتراش الطرقات.

كما تتضمن الهجرة غير الشرعية خرقًا للمعاهدات والعقود الدولية التي تنظم حركة الدخول والخروج بين الدول، بل في بعض الحالات، تتطلب هذه الهجرة التزوير والغش والتدليس على سلطات الدولتين المعنيتين، وهو ما يعتبر من الكذب المحرم، إذ يتورط سماسرة الهجرة غير الشرعية في التعاون على هذه المعصية، وهم بذلك آثمون شرعًا ويجرّمهم القانون.

المبحث الثاني

أسباب وآثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

هناك هجرة غير شرعية من دول أوروبا الشرقية إلى دول أوروبا الغربية، وأخرى من الدول الآسيوية النامية إلى الدول الآسيوية المتقدمة، وفي الوقت ذاته تشهد الولايات المتحدة الأمريكية هجرة غير شرعية من المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية؛ والقاسم المشترك بين هذه الحركات المهاجرة هو السعي للانتقال من دول ذات اقتصاد منخفض إلى دول تتمتع بنمو اقتصادي مرتفع، وفي مواجهة هذه الهجرات، ترد الدول المتقدمة بفرض أنظمة رقابية مشددة على المهاجرين، بهدف تجنب المزيد من الضغوط الاقتصادية عليها، وهو ما سوف نتناوله في المطلب الأول؛ وتتأثر كل من دول المصدر والمقصد من جراء الهجرات غير الشرعية سواء بالإيجاب أو السلب وهو ما نتعرض له في الطلب الثاني

المطلب الأول

أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية

لمعالجة أي ظاهرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتا والقضاء عليها لابد من الوقوف على أسبابها، فهناك أسباب متعلقة بدولة المصدر وأخرى متعلقة بإغراءات دولة المقصد ولذلك سيقوم الباحث بتناول الأسباب

المرتبطة بدولة المقصد في الفرع الأول والأسباب المرتبطة بدولة المصدر في الفرع الثاني.

الفرع الأول

الأسباب المرتبطة بدولة المقصد

إن ما يدفع للهجرة غير الشرعية؛ هو التفاوت في مستويات المعيشة بين الدولة المتقدمة (دول الغرب) والدول النامية (مجتمعات الجنوب)، أي بين دول متقدمة اقتصاديا تمنح السعادة والرفاهية لمواطنيها ودول تمنح يأسا وبؤسا لمواطنيها، ويمكن سرد عناصر الجذب إلى دول المقصد في الآتي:

الفقرة الأولى

النمو الاقتصادي.

إن مظاهر الرفاهية والرخاء التي تصدرها وسائل الإعلام الغربي وتعزيز فكرة أنهم المثال الحقيقي للمجتمع المثالي، فتؤثر بشكل سريع ومباشر على المخاطب وخصوصا إذا كان من الدول التي تعاني اقتصاديا فيتولد الدافع لديه في الهجرة[٤٥].

[٤٥]: هشام بشير، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا (أسبابها.. تداعيتها.. سبل مواجهتها)، عدد ١٧٩، ٢٠١٠، ص ١٧٠.

يرى أصحاب التفسير الاقتصادي[٤٦] أن العوامل الاقتصادية تشكل المحرك الرئيسي لتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ فهم يعتبرون أن البعد الاقتصادي يفرض ضرورة تحليل العوامل الطاردة في الدول المصدرة للهجرة، حيث تبرز هشاشة اقتصاديات هذه الدول كعامل أساسي؛ فغالبية هذه الدول تفتقر إلى التخطيط والبرمجة المسبقة التي تستند إلى تقييم دقيق للاحتياجات والإمكانات على مستوى الموارد الطبيعية والبشرية. حتى في الحالات التي تمتلك فيها الدول موارد طبيعية كبيرة موجهة للتصدير، فإنها غالبًا ما تفشل في توظيف عائدات صادراتها في برامج تنموية وطنية تضمن توفير مصادر رزق لشرائح واسعة من المجتمع.

إضافة إلى ذلك، فإن دول الشمال تهيمن على اقتصاديات الدول النامية من خلال ربطها بالاقتصاد العالمي عبر مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ هذه الهيمنة تجعل مشاريع التنمية في دول الجنوب تدور في فلك الاقتصاد العالمي الذي تتحكم فيه الدول القوية اقتصاديًا وسياسيًا. وبالتالي، تبقى هذه الدول النامية عاجزة عن تحقيق استقلال اقتصادي فعلي أو توظيف مواردها بشكل فعال في خدمة مصالحها

---

[٤٦]: ياسين خذايرية نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مجلة الإنسان والمجتمع، عدد ٠٨، ٢٠١٣، ص ١١٩.. أنظر:

Christina Boswell, New issues in reffugee research, Working Paper No. 73, Addressing the causes of migratory and refugee movements: the role of the European Union, December 2002, p17.

الوطنية، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية ويدفع المزيد من الأفراد إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية بحثًا عن فرص أفضل في الخارج[٤٧].

الفقرة الثانية

مظاهر الحرية

الحرية هي عنصر أساسي في وجود الإنسان، فهي مصدر لإرادته وأداة للتعبير عنها، كما أنها أساس تكليفه بالمسؤوليات. إذ لا يمكن مساءلته عن أفعاله إلا إذا كان حرًا في اتخاذها. الإنسان بطبيعته يميل إلى الحرية، وتظل هذه الحرية مطلبًا رئيسيًا له، خاصة إذا حُرم منها[٤٨].

وقد لعبت الحضارة الغربية دورًا بارزًا في تصدير مفهوم الحرية للعالم، حيث تأسست على مبدأ الحرية وروجت لها بأشكال متعددة، أبرزها من خلال منظمات حقوق الإنسان؛ من أهم المبادئ التي تروج لها هذه المنظمات: الحق في التعليم، الحق في التعبير عن الرأي، والحق في

[٤٧]: رؤوف قميني آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٦٩ وما بعدها.

[٤٨]: محمد الطاهر الحمدي، الهجرة السرية، ورقة قدمت إلى: " الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية"، المركز العربي للبحوث القانونية القضائية، بيروت،٢٠١١، ص ٤ وما بعدها.

التنقل بين البلدان. هذا الترويج ساهم في تصوير دول الغرب كأوطان الحرية، مما جذب الشباب إليها وزاد من رغبتهم في الهجرة إليها باعتبارها الجنة المنشودة والخلاص من الشقاء، والمكان الذي يمكنهم فيه تحقيق ذواتهم وأحلامه.[٤٩].

الفقرة الثالثة

تشديد إجراءات الهجرة القانونية

بعد التغيرات التي طرأت على حاجة الاتحاد الأوروبي للعمالة، نتيجة للتطورات السياسية في دول أوروبا الشرقية وتشكيل الاتحاد الأوروبي [٥٠]، أصبحت الدول الأقل نمواً داخل أوروبا تتمتع بفرص أكبر للانتقال إلى الدول الأكثر تقدماً، مما فتح المجال للهجرة داخل القارة الأوروبية، في هذا السياق تُعتبر العمالة ذات الأصل الأوروبي (بالمعنى الواسع) أولوية مقارنةً بغيرها، وذلك لأسباب متعددة تشمل عوامل حضارية

[٤٩]: محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مقال في كتاب " مكافحة الهجرة غير الشرعية"، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠، ص ٥٢.

[٥٠]: هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٧ دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في ١ يوليو ٢٠١٣، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام ١٩٩١، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

وتاريخية واقتصادية وأمنية، بناءً على ذلك اتسمت السياسات الحديثة في دول الشمال بتركيزها على تشديد القيود والتضييق في مجال الهجرة.[٥١].

الفرع الثاني

أسباب ترتبط بدولة المصدر

الفقرة الأولى

الأسباب السياسية

تدهور الأوضاع السياسية في العديد من البلدان ساهم بشكل كبير في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين أفرادها. هذا التراجع يظهر في عدة مظاهر، مثل غياب الديمقراطية، الاضطهاد الديني، وانعدام الاستقرار السياسي، إضافة إلى كثرة الاضطرابات والصراعات السياسية. فالأنظمة السياسية المبنية على الانتماءات العرقية، كما هو الحال في بعض دول الجنوب مثل مالي، النيجر، والكونغو، قد أدت إلى نشوب صراعات سياسية انتهت بظهور المعارضة المسلحة. كما أن وجود أنظمة شبه ديمقراطية في بعض الدول الأخرى أسفر عن تفاقم الحروب القبلية. طبيعة هذه الأنظمة غالبًا ما تكون استبدادية، حيث تستنزف الموارد المحدودة في مشاريع أمنية تهدف إلى الحفاظ على

[٥١]: مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، الطبعة الأولى،٢٠١٠، ص ٥٥.

بقائها، بينما تقلص المشاريع التنموية الموجهة لتحسين حياة المواطنين. هذا الأمر يؤدي إلى زيادة الغضب الشعبي وتصاعد الرغبة في الهجرة إلى الدول المتقدمة هربًا من الصراعات الأهلية والقبلية المستمرة، بحثًا عن حياة أكثر أمانًا واستقرارًا [٥٢].

الفقرة الثانية

الأسباب الاجتماعية

تتمثّل الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية في ضعف أو انعدام الروابط الاجتماعية والأسرية، حيث يشعر البعض بالعزلة عن المجتمع وعدم القدرة على الانخراط فيه، أو عدم التوافق مع العادات والتقاليد السائدة، أو بسبب التفرقة والتمييز بين فئات المجتمع المختلفة؛ قد يختار البعض الهجرة أيضًا بسبب وجود أقارب أو أشخاص مقربين لهم في بلدان أخرى، أو رغبة في لم شمل العائلة إذا كان أحد أفرادها مقيمًا في البلد المستهدف للهجرة بشكل قانوني، بينما يقيم باقي الأفراد في بلد آخر. في مثل هذه الحالات، قد يلجأ الشخص إلى إدخال أفراد أسرته

[٥٢]: محمد الطاهر الحمدي، الهجرة السرية، مرجع سابق، ص ٩.

بطرق غير قانونية، نظرًا لصعوبة الحصول على تأشيرات لم الشمل، والتي غالبًا ما تكون محدودة العدد وذات شروط زمنية صارمة[٥٣].

إضافة إلى ذلك، تلعب البطالة دورًا كبيرًا في دفع الشباب للتفكير في الهجرة غير الشرعية، حيث يبحثون عن فرص عمل وحياة أفضل. كما أن عودة المهاجرين السابقين إلى بلدانهم الأصلية بعد تحقيق نجاح مادي يعزز من رغبة الآخرين في الهجرة، إذ يصبح الغنى الظاهري لهؤلاء العائدين دافعًا قويًا لدى البعض للسعي نحو نفس المسار، حتى وإن كان ذلك عبر طرق غير قانونية[٥٤].

يمكن إجمال الأسباب الاجتماعية في الآتي:

١-انتشار البطالة بين الشباب، لاسيما خريجي الجامعات والمعاهد.

٢-تدهور قيمة العملة الوطنية.

٣-في الفقر والعوز المادي حيث أن البحث عن توفير حياة رغدة من أهم الدوافع التي تتولد لدي الأفراد والتي تدفعهم للهجرة من أوطانهم التي تعاني من ارتفاع ملحوظ في النمو السكاني بصورة لا تتواكب مع النمو

---

[٥٣]: عامر مصباح، الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل، مجلة فكر ومجتمع، عدد ٠٣، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٥.

[٥٤]: محسن الدين بن شرقي، الهجرة غير الشرعية أسبابها وأبعادها، مجلة فكر ومجتمع، عدد ١٧، ص٤.

في الدخل القومي، وبالتالي تعجز هذه الدول عن سد احتياجات أفرادها، فيتدنى مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية.

٤-تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها.

٥-سوء توزيع الدخول بين الأفراد فتتولد الفجوات بين الطبقات.

٦-أزمة في توفير احتياجات الحياة الأساسية مثل السكن وغيرها، مما يؤثر على الشباب المقبلين على الزواج.[٥٥]

المطلب الثاني

آثار الهجرة غير الشرعية

بعد استعراضنا لأسباب الهجرة غير الشرعية والتي تعد ظاهرة معقدة؛ تتجاوز الجوانب القانونية لتشمل آثارها أبعادًا اقتصادية، اجتماعية، وأمنية تؤثر على كل من دول المصدر والمقصد. ورغم ارتباطها بالتحديات والجرائم العابرة للحدود، فإنها قد تحمل آثارًا إيجابية في بعض الحالات، خصوصًا في البعد الاقتصادي، وهو ما يجعل التعامل معها مسألة تحتاج إلى مقاربة شاملة.

[٥٥]: مهند الغندور، الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، عرض موجز لجرائم الهجرة غير الشرعية وفقا لأحكام القانون المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ مع بيان العقوبات المقررة لكل جريمة والإجراءات القانونية والقضائية لمكافحة ومنع الجرائم، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ٢٠١٨، ص ٥٠.

الفرع الأول

الآثار الإيجابية للهجرة غير الشرعية

أولاً-بالنسبة للدول المستقبلة

رغم النظرة السلبية للهجرة غير الشرعية، إلا أن هناك فوائد اقتصادية ملموسة[56]:

- **زيادة العوائد الضريبية غير المباشرة** :يساهم المهاجرون غير الشرعيين في خزينة الدول المستقبلة من خلال الضرائب المفروضة على المشتريات والممتلكات، مثل السلع والعقارات.
- **إنعاش المناطق النائية** :يسهم المهاجرون في إعادة تأهيل واستئجار الوحدات السكنية في المناطق المهملة، مما يعزز من عملية التنمية الحضرية في تلك الأماكن.
- **نشاط القطاع المصرفي** :فتح الحسابات البنكية من قبل المهاجرين يعزز التدفقات المالية ويزيد من السيولة الاقتصادية في هذه الدول.
- **دعم سوق العمل والتنمية الاقتصادية** :يُعد المهاجرون مصدرًا لليد العاملة منخفضة التكلفة، مما يتيح للدول المستقبلة استغلال

[56]: د. أحمد رشاد سلام، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري، مرجع السابق، ص ٢٦.

مواردها بشكل أفضل، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص العمالة، مثل الزراعة والبناء[٥٧].

ثانياً-بالنسبة لدول المصدر

تساهم الهجرة غير الشرعية في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية لدول المصدر، ومنها:

- **التحويلات المالية** :يقوم المهاجرون غير الشرعيين بتحويل مدخراتهم إلى أسرهم، مما يدعم الاقتصاد المحلي ويزيد من السيولة في الأسواق، خاصة في القرى والمناطق الريفية[٥٨].
- **تطوير القطاعات الإنتاجية** :تؤدي هذه التحويلات إلى تحسين الأنشطة الزراعية عبر تحديث وسائل الإنتاج وزيادة المساحات المزروعة، مما يرفع من مستوى الإنتاجية في دول المصدر.
- **تعزيز الاستثمارات العقارية** :يعود بعض المهاجرين باستثماراتهم إلى بلدانهم الأصلية، حيث يساهمون في إنشاء

(57) : Massey, Douglas; Durand, Jorge; Malone, Nolan J. (2003). Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of Economic Integration. New York: Russell Sage Foundation.

(58) : Dialogue sur La migration de transit en Mediterranee (MTM), Renforcer ques A l'egard des diasporas D'afrique et du moyenorient par les Echanges SudD (AMEDIP), Berne, Suisse, 23-24 avril 2013,p.8.

مشاريع عقارية تسهم في توفير فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحتية.

الفرع الثاني

الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية

أولاً- الآثار الاجتماعية[٥٩]

١-غالبا ما يتعرض المهاجرين غير الشرعيين إلى جرائم فادحة اثناء عملية التهريب، فيتم الاعتداء عليهم أو تعريضهم للخطر عند دفعهم لامتطاء مراكب غير آمنه وسط البحر أو وضعهم في حاويات الشاحنات حيث يتم إغلاقها بإحكام فيصعب التنفس مما يؤدي في الغالب إلى موتهم، اما من يهاجرون عبر الحدود البرية فلا تخلو هذه الطرق من قوات حرس الحدود يتم إرجاعهم إلى بلدانهم، وأما إذا كانت الهجرة عبر الصحاري فقد يقعون في قبضة الأمن أو الموت من أشعة الشمس الحارقة بعد نفاذ الماء والغذاء، وفي حالة نجاة المهاجر غير الشرعي من الموت يصطدم في الغالب لمهانة الاعتقال والحبس والترحيل، ويصبح فريسة سهلة لشبكات المتاجرة بالبشر فهو لا يستطيع الحصول على الخدمات والمساعدة فهو غير مقيد لدى دولة المقصد، على سبيل المثال ، هناك أبحاث في جامعة ولاية سان دييغو تشير إلى أن هناك ٢,٤ مليون ضحية

[٥٩]: انظر عبد القادر رزيق المخادمي الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٤٠ وما بعدها.

للاتجار بالبشر بين المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين في الولايات المتحدة. حيث يتم تهريب بعض العمال إلى الولايات المتحدة وكندا عن طريق المتاجرين بالبشر((٦٠)).

-**تحديات الاندماج والتكيف** :يواجه المهاجرون غير الشرعيين صعوبات كبيرة في التكيف مع المجتمعات الجديدة، بسبب عدم امتلاكهم وثائق قانونية، مما يعرضهم للتمييز وربطهم بالجرائم والتطرف.

-**إشكاليات الزواج المختلط** :يلجأ العديد من المهاجرين إلى الزواج من أجنبيات بغرض الحصول على الإقامة القانونية، ما يؤدي إلى آثار سلبية على استقرار الأسرة وتربية الأبناء، فضلاً عن التأثير على الهوية الثقافية.

-**اختلال الهيكل الديمغرافي** :تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى انخفاض نسبة الشباب في دول المصدر وزيادة غير متوازنة في دول المقصد، مما يؤدي إلى تغيرات في الهيكل السكاني تؤثر على التنمية الاجتماعية.

-**تحديات الهوية الثقافية** :التفاعل مع ثقافات متعددة قد يؤدي إلى تآكل الهوية الثقافية والقومية للمهاجرين، خصوصًا مع اختلاف الأيديولوجيات والقيم بين الدول المصدرة والمستقبلة.

(60) :Gilmore, Janet (23 September 2004). "Modern slavery thriving in the U.S." UC Berkeley News. Archived from the original on 18 October 2016. Retrieved 4 March 2012.

ثانياً-الآثار الأمنية

١-تهديد الاستقرار المجتمعي :تمثل الهجرة غير الشرعية هاجسًا أمنيًا للدول المستقبلة بسبب عبور أفراد قد يشكلون خطرًا على الأمن الداخلي.

٢-زيادة معدلات الجريمة :نتيجة لتدهور أوضاع المهاجرين المعيشية، قد يلجؤون إلى السرقة أو الانضمام إلى شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

٣-تصاعد التوترات الدبلوماسية :تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى خلق أزمات دبلوماسية بين الدول المصدرة والمستقبلة بسبب اختلاف السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الهجرة.

٤-ارتباطها بالإرهاب :تصاعدت المخاوف من ربط المهاجرين غير الشرعيين بالإرهاب، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث يُنظر إلى بعضهم كمصدر تهديد أمني.

ثالثا- الآثار الاقتصادية[٦١]

١-بالنسبة لدول المصدر

[٦١]: عبد القادر حسين جمعة، جريمة تهريب المهاجرين في ضوء القانون الدولي الجنائي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس عشر، ٢٠١٩، ص ٥٠، وما بعدها

-هجرة العقول والكفاءات :تتأثر الدول المصدرة بفقدان الشباب المؤهلين والكفاءات العلمية، مما يؤدي إلى استنزاف رأس المال البشري.

-زيادة التضخم والاستهلاك غير المنتج :تُنفق التحويلات المالية للمهاجرين غالبًا في مجالات استهلاكية لا تعود بالنفع على التنمية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

-اضطراب الاقتصاد المحلي :تتسبب الهجرة في نقص العمالة المؤهلة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتباطؤ النمو الاقتصادي

٢-بالنسبة لدول المقصد

-ارتفاع معدلات البطالة :يزاحم المهاجرون غير الشرعيين المواطنين في فرص العمل، مما يؤدي إلى زيادة البطالة وتفاقم الضغوط الاجتماعية.

-زيادة الأعباء المالية :تتحمل الدول المستقبلة تكاليف توفير الإقامة والطعام والنقل للمهاجرين، مما يؤثر سلبًا على ميزانياتها وبرامج التنمية.

-استغلال العمالة :يفتقر المهاجرون غير الشرعيين إلى الحماية الاجتماعية، مما يعرضهم للاستغلال من قبل أرباب العمل.

خاتمة

تُعرَّف الهجرة غير الشرعية بأنها عملية الانتقال إلى دولة أخرى، سواء بالدخول أو الخروج، بطريقة تنتهك القوانين المعمول بها في هذه الدولة، عبر منافذها البرية أو البحرية أو الجوية، باستخدام وسائل احتيالية مثل التزوير أو الرشوة، أو عبر منافذ غير خاضعة للرقابة، أو بالبقاء على أراضي الدولة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة في التأشيرة.

الهجرة غير الشرعية تختلف عن كل من اللجوء والترحيل القسري، على الرغم من أنها تُعد شكلاً من أشكال الانتقال السكاني. فاللجوء هو حق محمي دوليًا ولا يُعتبر جريمة، في حين أن الهجرة غير الشرعية تُصنَّف كجريمة يُعاقب عليها وفقًا للتشريعات الوطنية والدولية، ويُعامل مرتكبوها كمذنبين لا كضحايا. أما الترحيل القسري، فهو جريمة دولية تستهدف أشخاصًا يُعدون ضحايا لانتهاكات جسيمة.

تعود أسباب هذه الظاهرة إلى دوافع متعددة، أبرزها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسعى الأفراد إلى تحسين أوضاعهم المعيشية والمادية. ومع ذلك، تُخلف الهجرة غير الشرعية آثارًا خطيرة، خاصة على دول المقصد، التي تواجه تحديات أمنية كبيرة نتيجة تدفق المهاجرين غير الشرعيين. تُسهم هذه الظاهرة في زيادة معدلات الجريمة، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر، إلى جانب ارتباطها الواضح بالإرهاب، مما يجعلها تهديدًا مباشرًا لأمن المجتمعات المستقبلة.

في ضوء ذلك، بات من الضروري تفعيل آليات فعالة لمواجهة هذه المشكلة، من خلال التزام الدول بالاتفاقيات الدولية، ولا سيما **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة** وبروتوكولاتها المكملة، مثل **بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو** .كما أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تكاتف الدول لمواجهة التداعيات الأمنية الناتجة عنها، والتي تهدد استقرار الدول الجاذبة للمهاجرين وحياة المهاجرين أنفسهم، الذين يتعرضون للاستغلال بكافة أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالبشر وبأعضائهم، إلى جانب أخطار الرحلات غير الآمنة عبر القوارب المتهالكة.

من جهة أخرى، أصبحت المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر لجانها وهيئاتها غير كافية لدعم التنمية في الدول النامية، مما يستدعي ضرورة تضافر الجهود الدولية، لا سيما من قبل الدول الكبرى، لتحسين الظروف المعيشية في دول العالم الثالث والحد من تهديد الأمن العالمي.

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١-تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية يعود بالأساس إلى عوامل اقتصادية

٢-أسباب اقتصادية رئيسية تتمثل في: الفقر والحرمان المادي.

٣-أسباب سياسية رئيسية تتمثل في**:** الاضطرابات السياسية، الاستبداد، والاضطهاد.

٤-أسباب أمنية رئيسية تتمثل في: انعدام الأمن والخوف من التعرض للاعتداءات.

٥-أسباب اجتماعية رئيسية تتمثل في: ضعف الانتماء والتفكك الأسري.

٦-مخاطر الهجرة غير الشرعية تشمل الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والنفسية، والأمنية.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

١-تشديد الرقابة على المنافذ البرية والبحرية والجوية.

٢- تعزيز تأمين جوازات السفر ومستندات الإقامة ضد التزوير.

٣- مراقبة جوازات السفر للأجانب المقيمين بشكل مؤقت داخل الدولة.

٤- فرض عقوبات صارمة على مهربي المهاجرين بوصفهم أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في انتشار الهجرة غير الشرعية.

٥- تقديم المساعدات للدول المصدرة للمهاجرين من خلال توفير فرص عمل وتشجيع الاستثمارات؛ مما يساهم في خلق فرص عمل، مما يقلل من رغبتهم في الهجرة.

٦- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات على المستويين العربي والدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر.

٧- تدريب العاملين في المنافذ البرية والبحرية والجوية على اكتشاف الوثائق المزورة.